



PROVISIONAL
S/PV.2569
4 March 1985
ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين بعد الألفين والخمسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاثنين ، ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد رابيتا فيكا	(مدغشقر)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
استراليا		السيد هونغ
بوركينافاسو		السيد زيد ويمبا
بيرو		السيد أرياس سيتيا
تايلند		السيد كاسمسي
ترينيداد وتوباغو		السيد محمد
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		السيد أود وفينكو
الدانمرك		السيد بيرينغ
الصين		السيد لنغ كنغ
فرنسا		السيد دي كيمولا ريا
مصر		السيد خليل
الهند		السيد فيرما
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ماكسي		السيد سورزانو
الولايات المتحدة الامريكية		

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث ان هذا هو الاجتماع الأول الذي يعقده مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ، أود بادئ ذي بدء ان اعرب عن التقدير لصاحب السعادة ، السيد ناتاراجان كريشنان ، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ، على المهارة الدبلوماسية الكبيرة واللباقة والكياسة التي ادار بها دفعة عمل المجلس في الشهر الماضي . وانني لعلى يقين من أنني اعبر عن آراء جميع الاعضاء وانا اعرب عن تقديري العميق للسفير كريشنان ، الذي نال اعجابنا للفعالية الكبيرة التي ادار بها عمل المجلس في شهر شباط/فبراير ١٩٨٥ .

بيان الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان أقول ، ان صح لي ان اتحدث بصفة شخصية ، اننا حديثو العهد هنا ، واننا هنا لفترة محدودة من الوقت لكي نشاطر مسؤولية جماعية . ان مشاركتنا في عمل المجلس لن تكتسي الأهمية الكاملة بدون مفهوم المسؤولية الجماعية . وقد تمكنا من القيام بخطواتنا الأولى بفضل تعاون وتفهم الجميع بل بفضل تسامحهم معنا . ونعرب هنا عن خالص تقديرتنا لجميع اعضاء المجلس - وعلى وجه الخصوص رئيس المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ممثل الهند ، البلد الذي تربطنا به صداقة قديمة ، وممثل فرنسا رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ، والى الأمين العام .

اقرار جدول الأعمالاقر جدول الأعمالالحالة بين ايران والعراق

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من

الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/16980) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان احيط اعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد طارق عزيز (العراق) مقعدا على طاولة المجلس ، وشغل السيد صلاح (الأردن) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد الارياني (اليمن) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان احيط اعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير من الممثل الدائم لقطر لسدى الأمم المتحدة ، فيما يلي نصها :

" اتشرف ، بوصفي رئيسا للمجموعة العربية ، بأن ارجوان بوجهه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى سعادة السيد الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، بصدده نظر المجلس في البند الموجود حاليا في جدول اعماله والمعنون ' الحالة بين ايران والعراق ' . "

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز (S/16994) .
واذا لم اسمع اى اعتراض، سوف اعتبر ان المجلس يوافق ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت على دعوة السيد القليبي .
نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .
يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول اعماله .
يجتمع مجلس الأمن اليوم استجابة للطلب المتضمن في الرسالة المؤرخة في

٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ والموجهة الى رئيس المجلس من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة والتي صدرت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز (S/16980) .
ومعروض على اعضاء المجلس ايضا الوثيقة (S/16962) التي تحتوى على التقرير المقدم من بعثة ارسلها الأمين العام الى ايران والعراق . وقد احال الامين العام ذلك التقرير الى المجلس بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ .
واسترعى انتباه الاعضاء الى الوثائق الاضافية التالية :

رسالة مؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة (S/16963) .

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة (S/16978) .

رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة (S/16982) .

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة (S/16992) .

المتكلم الأول هو صاحب السعادة ، السيد طارق عزيز ، نائب رئيس وزرا العراق ووزير خارجيته ، ارحب به وادعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد عزيز (العراق) : سيدى الرئيس اود أولا ان اشكركم والسادة اعضاء المجلس لاستجابتكم للطلب الذى تقدم به العراق وعقدكم هذا الاجتماع للنظر في موضوع اسرى الحرب ومعاملتهم في كل من ايران والعراق .

لقد تقدمنا منذ عام ١٩٨٣ ، ولاكثر من مرة ، بطلب رسمي الى الأمين العام ليتدخل شخصيا في موضوع الأسرى وأبدى الامين العام في حينه بأن ذلك من اختصاص اللجنة الدولية للصليب الأحمر . ولكن الصليب الأحمر كان قد اصبح عاجزا عن التعامل مع السلطات الايرانية ، ثم قامت تلك السلطات بمنع ممثلي اللجنة كليا من مزاولة مهامهم بعد جريمة معسكر كوركان ، مما دفع العراق الى ان يطالب الامين العام بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق .

وقد حاول النظام الايراني عرقلة ارسال البعثة ، اذ أصرّ على ان تقوم البعثة بالتحري عن اوضاع الأسرى الايرانيين ايضاً وعندما وافق العراق على ذلك عاد النظام الايراني وأصر هذه المرة على ان تزور البعثة العراق أولاً ، ظناً منه ان العراق سيرفض هذه الشروط وتكون ايران بذلك قد اجهضت مهمة البعثة وانتهت الموضوع .

الا ان العراق ، انطلاقاً من اهتمامه المخلص بأحوال الأسرى وافق على برنامج الزيارة ومهد السبيل امام البعثة لمباشرة اعمالها . ومهما كان لدينا من ملاحظات تفصيلية على تقرير البعثة المتضمن في الوثيقة (S/16962) المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، وهي ملاحظات ستوزع قريباً بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ، فاننا نعتقد ان هذا التقرير قد فتح المجال واسعا لمناقشة موضوع الأسرى مناقشة جدية . ونسود بهذه المناسبة ان نسجل شكرنا للأمين العام وللسادة اعضاء البعثة والامانة العامة للجهود التي قاموا بها في اعداد هذا التقرير .

منذ بدء الحرب ، ما انفكت ايران تعلن عن هدف سياسي تمسكت به واصرت عليه باستمرار وهو ، تغيير النظام السياسي والاجتماعي في العراق . لذلك فان تعامل النظام في طهران مع الاسرى العراقيين جاء انطلاقاً من هذا الهدف السياسي ، وتعمل في الممارسات التالية :

أولاً ، القتل المتعمد للأسرى الذين تعتقد السلطات الإيرانية انهم ينتمون الى المؤسسات الشرعية في بلادهم .

ثانياً ، عندما ينجو من ينجو من وطئ الأسرى من القتل المتعمد ، تعرضهم السلطات الإيرانية الى شتى أنواع الاضطهاد والتعذيب بهدف اجبارهم على ترك معتقداتهم السياسية وخيانة بلادهم .

ثالثاً ، لما كان النظام الإيراني يستخدم الوسائل الدينية والطائفية لتحقيق أهدافه السياسية فقد عمد الى تقسيم الأسرى وفقاً لمعتقداتهم الدينية وصار يمارس ضدهم حملة شعواء من التأثيرات النفسية المكثفة لتحويلهم الى عملاء له يستخدمهم في أغراضه السياسية التوسعية ضد العراق .

رابعاً ، بسبب أهداف النظام الإيراني هذه فقد أوكلت السلطات الإيرانية مهمة ادارة شؤون الأسرى الى الجماعات السياسية العميلة للنظام الإيراني ، وقامت تلك الجماعات بممارسة الاضطهاد والتعذيب والتأثير السياسي ضد الأسرى لأهداف سياسية .

ان سياسة النظام الإيراني هذه تنطوي في حقيقة الأمر - كما أكد السيد الكسندر هيغ في التصريح الذي أدلى به في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي - على :
 " اجبار الأسرى على الخيار بين الخيانة والموت " .

أما بالنسبة لموقف العراق تجاه الأسرى فلم يكن للعراق هدف سياسي يدفعه الى اساءة معالمتهم ، فالعراق طالب منذ بدء النزاع المسلح باحترام السيادة والكرامة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وليس للمؤسسات السياسية التي تقود العراق فسوح أو عملاء في داخل إيران كي يكون للعراق أهداف سياسية خاصة في التعامل مع الأسرى . .

لذلك كان موقف العراق تجاه الأسرى ، ومنذ البدء ، مختلفاً تماماً ، من الناحية الجوهرية ، من موقف إيران .

وإذا كانت هناك أخطاء قد حصلت في بعض الحالات في التعامل مع بعض الأسرى ، فإنها وقعت في المراحل الأولى من بدء النزاع المسلح . فالعرب التي فرضها علينا النظام الإيراني كانت تجربة جديدة بالنسبة لنا - وكذلك كيفية التعامل مع الاعداد الكبيرة من الأسرى الذين وقعوا في ايدي قواتنا المسلحة ، فتلك الأخطاء نجت من طلة

في التجربة وعن تصرفات فردية أو لأسباب بيروقراطية وليس لها مضمون أو هدف سياسي . .
 انها ليست بأى حال من الأحوال سياسة مخططة وضمت لها برامج معينة لتنفيذها كما
 هو الحال بالنسبة للممارسات الايرانية في معسكرات الأسرى في ايران . . أما موقف العراق
 تجاه الأسرى فقد انعكس في ترحيبه دون أى تحفظ بمهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر
 وتعاونه معها من أجل أن تكون أوضاع الأسرى مطابقة لأحكام الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات
 جنيف . وقد هيأت السلطات العراقية الوساطل التي تتيح لممثلي الصليب الأحمر زيارة
 الأسرى بشكل منتظم والاشراف على تبادل الرسائل مع ذويهم ووفّر لهم الاحترام اللازم
 لشخصهم ومعتقداتهم الدينية . وأكثر من ذلك قامت السلطات العراقية بالتعاون مع
 منظمات دولية انسانية بائشاء مدرسة للأطفال الايرانيين الذين زجهم نظام خميني في
 أتون الحرب خلافا لكل القيم الانسانية ويمكن اعتبار تلك المدرسة مثلا فريدا في تاريخ
 القانون الدولي الانساني ، كما قام العراق بتسليم عدد كبير من الأسرى دون مقابل ، وكان
 آخر هذه الجادات العراقية العفو عن أسرى المعمارك التي دارت في شهرى كانون الثاني /
 يناير وشباط / فبراير الماضيين واعطاءهم حق الخيار بين البقاء في العراق أو العودة الى
 وطنهم أو الذهاب الى أى بلد يختارونه ، وقد تم تسليم هؤلاء الأسرى الى اللجنة الدولية
 للصليب الأحمر على ثلاث دفعات .

لقد مكّن العراق اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مواظمة مهامها في العراق
 دون انقطاع منذ بداية الحرب بصورة منتظمة وفي جميع المعسكرات . وقد أتاح ذلك
 للجنة امكانية الاطلاع من كثب على أحوال الأسرى . هذا في الوقت الذي لم يسمح للجنة
 الدولية للصليب الأحمر بزيارة جميع معسكرات الأسرى في ايران حتى في الفترات الطويلة
 التي سمحت لها السلطات الايرانية فيها بممارسة بعض مهامها - وتجدر الاشارة هنا الى
 ان بعثة الأمم المتحدة ، التي زارت جميع معسكرات الأسرى في العراق ، لم تتمكن
 بدورها ايضا من زيارة جميع المعسكرات في ايران . . وطوت لها ذلك ، وكانت البعثة
 قد اكتشفت الكثير من الحقائق التي سبق أن أكدت عليها لجنة الصليب الأحمر وحقائق
 أخرى لم تكشف عنها اللجنة المذكورة حفاظا على طابع السرية لبعض أعمالها .

ولابد من الاشارة هنا أيضا الى الاعتبارات الدبلوماسية في أوساط الأمم المتحدة التي تؤثر بصورة طامة على صياغة التقارير التي تعالج قضايا تدان فيها ايران بعدد من الشواهد والبراهين ، حيث نجد حرصا دبلوماسيا يفوق المعتاد على محاولة تعديل كفة الميزان ، وذلك بالتشديد على عناصر تخص العراق . . وقد يكون ذلك بدافع من الأصل في أن يشجع هذا الأسلوب ايران على ان تشارك في مناقشات مجلس الأمن وطى ان تتعاون معه .

ولكن ها نحن نرى مرة أخرى هذه المعاولات والمجاملات الدبلوماسية تذهب سدى ازاء تعنت النظام الايراني وفطرسته ، بل واحتقاره لمجلسكم الموقر . وقد فاق هذا النظام في تحديه للمجلس وقراراته حتى سجل الكيان الصهيوني السبى الصيت في هذا المضمار . وكان للمرء أن يتساءل الى متى سيسكت المجلس ويتغاضى من هذا التحدى وفسح المجال أمام هذا النظام الخارج على القانون للمتادى في صيانه على ارادة المجتمع الدولي . ان مجلس الأمن يدعو الآن لمعالجة أوضاع أسرى الحرب ، وقد قدمت بعثة الأمين العام جملة توصيات في هذا الصدد . ان العراق على استعداد لتطبيق تلك التوصيات بكل اخلاص ، غير ان تقرير البعثة لا يتضمن آلية لتنفيذ توصياتها . . وكان هدفنا الأساسي من دعوتنا مجلس الأمن للانعقاد لمناقشة الموضوع هو ايجاد آلية عملية وفعالة لتطبيق هذه التوصيات .

ان العراق يعتقد بأن الأمر الطبيعي هو ان يلزم مجلس الأمن ايران بأن تستأنف اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعمالها في ايران وأن تقوم السلطات الإيرانية بالتعاون معها بكل جدية . أما بالنسبة للعراق فان اللجنة ستتمرة في ممارسة مهامها فيه ونحن مسلي استعداد كامل للتعاون معها لوضع توصيات بعثة الأمم المتحدة موضع التطبيق الدقيق والمخلص . ونعتقد ان على المجلس أن يصدر قرارا واضحا لتطبيق تلك التوصيات .

لقد أبدى الأمين العام في مقدمته لتقرير البعثة انه لا يمكن وضع نهاية فعالة لمحنة الأسرى الآ بانتهاء الحرب . ولكن النظام الإيراني - كما تعلمون جميعا - مصرّ على الاستمرار في حربه العدوانية ضد العراق . ولذلك نرى ان الحل الأمثل لانتهاء معاناة الأسرى هو تبادل الأسرى بصورة كاملة بحيث لا يبقى أسير واحد لدى أي من الطرفين ، وأن يتم ذلك خلال برنامج زمني محدد يبدأ بتبادل الأكثر معاناة من بين الأسرى ، وهم المعوقون والمرضى ، ثم الأطول بقاء في الأسر . . . حتى آخر أسير حرب . هذا هو في نظرنا الحل الأمثل . وان العراق ستعد للتعاون مع المجلس والأمانة العامة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطبيق ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية من الفرنسية) : المتكلم التالي هو السيد الشاذلي القليبي ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذي داه المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، أدموه الى شغل المقعد المخصص على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الشاذلي القليبي : السيد الرئيس ، أشكر لسيادتكم ، ومن خلالكم لمجلس الأمن الموقر ، دهوتكم الكريمة التي تمكنتي من التحدث اليكم اليوم في موضوع ذي أهمية بالغة . كما يطيب لي ان اتوه بما عرف منكم من حكمة ودراية ، وان أهنتكم ايضا على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، لاسيما وان الدول العربية تربطها ببلادكم ، مدغشقر ، وأصر الصداقة والنضال المشترك والالتزام بقضايا العدل والانعتاق في القارة الافريقية وفي العالم .

يجتمع مجلسكم الموقر في هذه الدورة لمناقشة قضية انسانية ملحة ، تمثل في نفس الوقت مظهرا من المظاهر الخطيرة للنزاع العراقي الايراني الذي دخل طامه الخامس ، والذي ينطوي على مأساة مرعبة من مختلف الوجوهات الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولست في حاجة الى التذكير بأن الغاية الأولى التي تصدرت ميثاق الأمم المتحدة تتمثل في انقاذ " الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . . . " ، ولكن العالم ، بعد انقضاء أربعة عقود على نهاية الحرب العالمية الثانية ، لا يزال يعاني من نزاعات محلية وقيمية ليست أخف وطأة على الانسان ولا أقل خطورة على مصير الشعوب .

ورغم الجهود التي بذلت على إثر الحربين العالميتين لتنظيم المجتمع الدولي على أسس تضمن له الرقي والتقدم في اطار الحرية والسلام والعدالة لم تحقق البشرية سوى تقدم متواضع في مواجهة المخاطر الناجمة عن النزاعات العديدة القائمة ، أو الكامنة في مناطق مختلفة من العالم .

ان النزاع العراقي الايراني ، الذي تخصص هذه الدورة لمناقشة جانب من جوانبه الكثيرة ، ليس إلا شاهدا على ما تزال تكابده الشعوب منذ الحرب العالمية . وأرى لزاما على في هذا الصدد أن استوقف مجلسكم الموقر عند الذي جاء في تقرير رئيس الهيئة الدولية للصليب الأحمر من سوء المعاملة التي يلقاها الأسرى العراقيون من السلطات العسكرية الايرانية .

ففي الوقت الذي يعلن فيه العراق تسكبه بمبادئ الأمم المتحدة لتسوية نزاهه سلميا مع ايران ، ويؤكد التزامه بالأحكام والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحالة الحرب ، بل ويطلق سراح الدفعة ثلثة عشرة من الأسرى الايرانيين المحتجزين لديه ، في ذلك الوقت أقدمت السلطات العسكرية الايرانية ، كما يشير التقرير المذكور ، على اطلاق النار صوب الجنود العراقيين الذين تحتجزهم كأسرى حرب ، مما أدى الى قتل وجرح عدد منهم .

ونحن اليوم نتوجه الى مجلس الأمن بغية تأمين آلية التنفيذ لمقترحات لجنة الاستقصاء التي شكلها السيد الأمين العام . ومع اننا نشارك العراق في الملاحظات والتحفظات التي أبدتها على تقرير هذه اللجنة ، نرى ان من الضروري ، من الوجهة

العلية ، تأمين بلوغ الغاية الانسانية المطلقة ؛ وهي ضمان حقوق الأسرى وكرامتهم ، تمهيدا للانفراج السريع عنهم واطادتهم الى وطنهم ، وبالتالي الاسهام في خلق جو أكثر ملاءمة لحل جذري للنزاع بين البلدين .

من هنا تأتي أهمية انعقاد مجلس الأمن اليوم ، إذ الهدف هو العمل على استعجال الاجراءات التي تؤدي الى تحسين أوضاع الأسرى بما يتطابق مع القوانين والأعراف الدولية ، وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة .

ان اتفاقية جنيف هذه وضعت أسرى الحرب أمانة في عنق الدولة المحتجزة ، وتحت حماية القانون الدولي ، ويفترض في جميع الدول ان تحترم التزاماتها تجاه اتفاقية هـي طرف فيها .

وهنا لا يسعنا إلا ان نذكر بما ورد في ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان

من ان :

" الاقارب لجميع اعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ، ومن

حقوق متساوية وثابتة ، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ،

" وان تجاهل حقوق الانسان وازدراءها قد افضيا الى أعمال اثارت

وحشيتها الضير الانساني " .

فضلا من التذكير بما ورد في اعلان طهران الذي اصدره المؤتمر الدولي لحقوق الانسان

في ١٣ أيار/مايو ١٩٦٨ ، وخاصة منه الاشارة الى :

" ان ظواهر التنكر السافر لحقوق الانسان ، والناجمة عن مدوان أو صن

نزاع مسلح . . يمكن أن تقذف بالعالم في منازعات متزايدة باستمرار ، وان على

المجتمع الدولي بالتالي واجب التأزر لاستئصال هذه الشرور " .

الى جانب هذه الضوابط الدولية التي أصبحت تمثل تعاقدًا أخلاقيًا ملزمًا بين أمم العالم ، يرتبط الطرفان المتنازعان بضوابط أخرى وضعها الاسلام بكامل الدقة والوضوح . وفعلا ، فقد ربطت تعاليم الاسلام مسألة معاملة أسرى الحرب بمعايير انسانية عالية ضبظت في نصوص ثابتة لا لبس فيها . ولئن كان العهد الذي أعطاه عمر بن الخطاب أهل القدس ، حول حماية الانسان والتعايش السلمي وحرية العبادة ، لا يزال يمثل حتى يومنا هذا وصية تتصل بأنبيل قيم الفكر الانساني فان التاريخ الاسلامي حافل بالعديد من الوصايا والشواهد المماثلة التي شكلت بعدا بارزا من أبعاد الحضارة العربية الاسلامية .

وبالانضافة الى هذه الجوانب القانونية والانسانية المرتبطة مباشرة بموضوع هذا الاجتماع ، فانه ينبغي الا نغفل الجوانب السياسية المترتبة على استمرار هذا النزاع ، وخاصة ضرورة تسخير كل الجهود الدولية من أجل وضع حد له ، واحلال السلام بين البلدين المتجاورين لينصرفا الى مهمات التطوير والبناء واستئناف نسج روابط الجوار والاخاء .

ومن ناحيتنا ، فقد سبق أن أكدت أمام هذا المجلس الموقر ، في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أن جامعة الدول العربية ، بوحى من مسؤولياتها القومية والدولية ، وبحكم تراثها وميثاقها وأهدافها المرتبطة عضويا بصيانة السلم وحماية حقوق الانسان ، قد سارعت دوما وعلى مختلف مستويات اجتماعاتها ، بدءا من مؤتمر القمة ، الى تأييد الجهود الهادفة الى وضع تسوية سلمية عاجلة وعادلة للنزاع بين العراق وايران . كما أن العراق من ناحيته قد تجاوب مع مختلف المساعي التي بذلت لايقاف هذا النزاع ، بما يضمن الحقوق المشروعة للطرفين وبما يمليه حسن الجوار وروابط التاريخ والحضارة والمصلحة المشتركة من وفاق وتعاون .

ولئن لم تفض هذه المساعي لحد الآن الى النتائج المرجوة ، فلا ينبغي أن يشي ذلك المجتمع الدولي الممثل في مجلس الامن عن ممارسة المسؤوليات المنوطة به في حفظ السلام والأمن الدوليين ، بهدف الوصول الى حل سلمي يحفظ حقوق الطرفين .

ولست في حاجة الى التأكيد أمامكم على ما يقوم به الجانب العربي من عمل من أجل السلام العادل والدائم في المنطقة ، لأن السلام ، بالنسبة الى شعوبنا ، ضرورة حيوية لنموها وتقدمها وازدهارها ، فضلا عن انه جزء لا يتجزأ من جوهر قيمها وتراثها . وفي سبيل هذه الغايات ، فان الجانب العربي يعيد تأكيد عزمه الراسخ على التمسك بميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو الى الأخذ بالتسامح ، والى العيش " في سلام وحسن جوار . . . " .

وانطلاقا من هذا الميثاق الذي ارتضته دولنا دستورا لعلاقاتها الدولية ، يعلن الجانب العربي قبوله لنصوص هذا الميثاق حكما في أى نزاع دولي يتصل باحدى دولنا أو بمجموعها ، من فلسطين الى لبنان الى العراق ، مع التنبيه الى حقيقتين : الحقيقة الأولى هي أن العدل وحده يصنع السلام الدائم . وأما القوة ، فلئن استطاعت أن تقيم حلا مفروضا لبعض الوقت ، فان الذى تقيمه أبعد ما يكون عن معنى السلام ولا يمكن أن يكتب له الدوام . وبالتالي فلا ينبغي أن نعتقد أن السلام قد يستقر اذا هو استند الى تجميد أوضاع ظالمة .

أما الحقيقة الثانية ، وبهذا أختتم سيدى الرئيس ، فهي أن السعي من أجل السلام لا ينبغي أن يكون مسألة فرض شروط وانما مسألة اقرار حقوق : حقوق الشعوب في ثروتها وأمنها وازدهارها وفي اختيار نظامها السياسي والاجتماعي وحقوق الدول في سيادتها على كامل أراضيها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد القليبي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلادى .

المتكلم التالي هو صاحب السعادة السيد عبدالكريم الارياني ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية للجمهورية العربية اليمنية . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الأرياني (الجمهورية العربية اليمنية) : السيد الرئيس،اسمحوا

لي بادئ ذى بدء أن أعبّر عن عميق احتياطي وأنا أشارك في اجتماعكم هذا الذى يعد شاهدا

على حرصكم شخصيا وحرص زملائكم اعضاء هذا المجلس الموقر على حماية الأهداف والمبادئ التي قامت عليها ومن أجلها هذه المنظمة .

ولي عظيم الثقة في قدرة مجلسكم الموقر على اتخاذ القرارات المناسبة التي ستسهم في وضع حل نهائي للمسألة قيد البحث والتي تضمنها تقرير بعثة الأمسين العام لتقصي الحقائق حول معاملة أسرى الحرب في ايران والعراق .

انني اذ اشكركم على السماح لي بالتحدث الى مجلسكم الموقر فانني أحضركم الى هذا المكان ممثلا لبلدي ، الجمهورية العربية اليمنية ، انطلاقا من حرصنا التام على وضع حد لهذه المأساة الانسانية ، وإعمالا لقرار مجلس جامعة الدول العربية في تشكيل لجنة سبوعية مهمتها العمل بشتى السبل للوصول الى حل عادل ومشرف لهذا النزاع بين البلدين الجارين المسلمين الذي يمر بعامه الخامس ويستنزف الطاقات البشرية والمادية للشعبين .

لقد تابعت القيادة السياسية في بلادى تطورات الحرب المؤسفة بين العراق وايران بقلق وألم بالغين ، ومنذ الوهلة الأولى لنشوبها لم نأل جهدا في الجمهورية العربية اليمنية في الاسهام في الجهود التي بذلت حتى الآن من أجل انهاءها ، سواء من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي أو مجموعة حركة عدم الانحياز ، أو من خلال هذه المنظمة ، منطلقين في ذلك كله من ادراكنا الكامل لأبعاد هذا النزاع الدموي وما يجره استمراره على الشعبين من مآسي وويلات ، وعلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها من اخطار لا يمكن التنبؤ بنتائجها .

ونقدر ما استبشرنا خيرا باستجابة العراق المبكرة للمساعي الدولية والاقليمية
بوضع حد للنزاع بينه وبين جمهورية ايران الاسلامية ، فقد خيب آملنا رفض ايران المستمر
للمفاوضات الدولية والاسلامية من أجل انتهاء . ومع ذلك كله ما زال يحدونا الأمل بشأن
جمهورية ايران الاسلامية ستعاون مع لجنة المساعي الحميدة الاسلامية التي شكلتها
منظمة المؤتمر الاسلامي لانها هذه الحرب والوصول الى حل سلمي وعادل التزاما بقرار
مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الخامس عشر المنعقد في صنعاء ما بين ١٨ و ٢٢
كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، والذي صوتت ايران الى جانبه والتزمت بتنفيذه .

انه يحدونا الأمل ان الدول الأعضاء في هذه المنظمة ستبذل مساعيها كافة لوضع
حد لهذه الحرب وان على أعضاء هذا المجلس الموقر الاضطلاع بمسؤولياتهم التي حملهم
اياها ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالزام حكومة جمهورية ايران
الاسلامية بايقاف العمليات العسكرية والاحتكام الى الوسائل السلمية لحل نزاعها مسرع
جارتها العراق بشكل عادل ومشرف .

ونحن في الجمهورية العربية اليمنية لا نرى في الجهود التي يبذلها مجلسكم
الموقر والسيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بدلا لما يبذل في اطار منظمة المؤتمر
الاسلامي وبمجموعة حركة عدم الانحياز من أجل وضع حد لهذا النزاع المسلح ان تلك
الجهود تصب في نظرنا نحو هدف انساني ونهيل مشترك . ومازلنا نأمل ان تعطى تلك
الجهود ثمارها لصالح الشعبين في ايران والعراق ومن أجل سلامة وأمن المنطقة عموما .

أخيرا أود ان اعبّر عن تقديرنا البالغ لمواقف العراق الايجابية من جميع جهود
الوساطة الاقليمية والدولية لانها هذه الحرب المدمرة آمل ان يلتزم الطرفان المتنازعان
التزاما كاملا بروح ونصوص اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب واتفاقية
جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، والموقعتين في جنيف في
١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، والبروتوكولات الملحقه بهما ، والالتزام بقواعد ومبادئ القانون
الدولي المنطبقة على النزاعات المسلحة . ويسعدني انني استمعت الى ممثل العراق

وهو يعلن تأييده الكامل والمطلق لهذه القرارات والاتفاقيات والبروتوكولات . كما لا يفوتني ان اؤكد تأييدنا الكامل لجميع التوصيات التي تقدمت بها اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع أسرى الحرب الواردة في الفقرة رقم ٢٩٥ من تقريرها المذكور . ونأمل التزام الطرفين المتحاربين بما جاء فيها ، والاستجابة الصادقة للقرارات التي ستمخض عنها جلساتكم والتعاون الكامل مع الآلية التي سيوكل اليها متابعة تنفيذ تلك القرارات .

وختاماً لا يفوتني ان أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة الأمين العام السيد خافيسير بيريز دي كوبيار للجهود الخيرة التي يقوم بها في هذا المجال ، كما اعرب عن شكرنا العميق وتقديرنا البالغ للجهود الانسانية التي بذلتها بعثة الأمين العام لتقصي الحقائق حول أوضاع أسرى الحرب في كل من ايران والعراق وما اتسم به تقريرها من حياد وواقعية وموضوعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي المدرج على قائمتي

هو سئل الملكة العربية السعودية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والا دلا ببيانه .

السيد الشهابي (الملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ،

يسعدني ان أهنيكم برئاسة المجلس لهذا الشهر ، واثقاً بأننا تحت رئاستكم ، وما عرف عنكم من كفاءة وخبرة ، سنوفق الى نتيجة طيبة . كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديسي لسلفكم في رئاسة المجلس للشهر الفائت للكفاءة والقدرة اللتين أدار بهما أعمال المجلس . وأود ان أشكر الأمين العام ، والبعثة التي قامت بتقصي الحقائق ، ووضع التقرير ، على الجهود التي بذلوها . ان كل خطوة ايجابية ، في حل جانب من جوانب الحرب العراقية الايرانية ، هي مرحلة الى الأمام لانهاء ذلك النزاع المؤلم الذي فقسد معناه ، وأفرغ من مبناء ، مع كل يوم استعرفيه ، وأصبح الاصرار على الاستمرار مظهراً للعجز عن رؤية الحقيقة وتقدير الصلحة بأوسع معانيهما .

تقرير بعثة الأمين العام عن أسرى الحرب في إيران والعراق يعكس الصورة
المحزنة لتلك المأساة المستمرة ، الحرب المشتعلة منذ خمس سنوات . وإن نستعرض
أفكار التقرير ، دون الدخول في تفاصيل ، تظهر لنا الصورة ما وصل اليه الوضع ، من
تدهور محزن ، حتى عبر القنوات التي كان المتحاربون القدامى في الأجيال السابقة
يحترمونها ، ويعطونها اعتبارها ، الانساني والقانوني .

وتنظر حكومة بلادي ، الى استمرار هذا الوضع المأساوي بقلق شديد ، بالنسبة للبلدين الجارين أولا ، وبالنسبة للمنطقة ، ولمدى انعكاس ذلك على السلام الدولي . واذ يلقي تقرير بعثة الأمين العام ، موضوع بحثنا اليوم ، ضوءا على جانب مؤلم من المأساة ، نأمل أن يفتح العيون ، في نفس الوقت ، على بقية الجوانب ليدرك المترددون والمعتنقون خطورة الطريق الوعر الذي يسيره هذا النزاع الدموي .

وإذا كان الأسرى ضحايا كأفراد ، فان البلاد بأسرها ضحية ككيان واقتصاد ، كبنية اجتماعية ومجموعة انسانية . وإذا كان تأمين الحد الأدنى من الاعتبارات الانسانية لهؤلاء الضحايا قد احتاج الى هذا الجهد الدولي المكثف ، عبر التعقيدات التي نعرفها ، وما يزال ، فكيف سيكون الحال بالنسبة للمشكلة الأكبر : ايقاف الحرب الساخنة وتحقيق السلام .

وأود أن نسجل تقديرا لتجاوب العراق في قبوله توصيات البعثة واستعداداته لتنفيذها ، هذا مضافا الى موقف العراق الايجابي من الاستعداد لايقاف الحرب المأساوية ككل ولرفضه التي يعلن عنها في كل موقف لاقامة السلام وضمان السلم . ومازلنا ننتظر موقفا ايجابيا من ايران في موضوع الأسرى والالتزام بالمواثيق الدولية التي تحكم ظروفهم ، وتجاوبا ببناء في جهود وقف الحرب الساخنة بجملتها ومآسيها ، ونرجس ألا يطول الانتظار . ان التجاوب مع النداء الانساني لانها حالة الأسرى موضوع البحث والالتزام بالمواثيق الدولية التي تتعلق بهم ، والتجاوب مع نداء وقف الحرب بصورة أشمل ، كما فعلت العراق ، هو واجب اسلامي تفرضه عقيدتنا .

ونعرف مدى استعداد الأمين العام والأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية والمنظمات الدولية الأخرى وأولها الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي من ناحية أخرى ، لتنشيد مجالات الوصول الى حل ينهي الحرب ويحفظ للدولتين المسلمتين وللشعبين الشقيقين كيانهما وأمن شعبيهما والأمن الاقليمي والعالمي .

وأود أن أشكركم سعادة الرئيس ، وأشكر الأعضاء المحترمين ، على العناية التي يوليها المجلس لهذا الموضوع الخطير ، وأن أدعو المجلس لاتخاذ موقف واضح يتماشى مع توصيات البعثة ، ويؤمن تنفيذها ويحفظ للقيم الدولية وأجهزتها المنفذة المعترف

بها مصداقيتها وفعاليتها واحترامها حرصا على مصلحة كل شعب من شعوب العالم ، مؤكداً أن نجاح هذه الخطوة من جانب الأمم المتحدة سيفتح الطريق الى خطوات أخرى تقربنا من الوصول الى نهاية لهذه الحرب المحزنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .
المتكلم التالي هو ممثل الاردن الذي أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد عبد الله صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، أود أن أبدأ بشكر السادة الأعضاء على السماح لي بالاشياعاك في مناقشات المجلس حول البنود المعروض على جدول الأعمال . وبطيب لي أن أقدم لكم أحر التهانى على توليكم رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس الحالي ، وانني لعلى يقين من أنه بفضل سعة تجاربكم ودرايتكم وحكمكم ستتوفر للمجلس القدرة على معالجة الأمور المطروحة على جدول الأعمال خلال فترة رئاستكم .

كما انتهز هذه المناسبة لأشيد بما أبداه سلفكم السيد ناترجان كريشنان سفير جمهورية الهند من كفاءة وحنكة ومقدرة ، معروفة عنه ، في ادارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

وأود في بداية حديثي أن اتقدم بالتقدير والشكر الى الأمين العام للأمم المتحدة على ايفاده لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من أوضاع أسرى الحرب في ايسران والعراق . كما نوجه شكرنا لأعضاء اللجنة على الجهود التي بذلوها في سبيل اعداد هذا التقرير .

يجتمع المجلس اليوم للنظر في أحد الجوانب الناتجة عن استمرار الحرب بين ايران والعراق - أي موضوع أسرى الحرب في كلا البلدين - وهو وان كان موضوعا انسانيا بالغ الأهمية يتمثل في مأساة عشرات الآلاف من الرجال الذين يقضون أفضل سنسوات حياتهم في الأسر ، فانه يعكس في نفس الوقت بشكل واضح ومؤلم خطورة استمرار الحسرب

التي تصرايران على فرض استمرارها على العراق الشقيق برفضها جميع المساعي والتوجهات السلمية الهادفة الى انبائها . واننا نود أن نلفت نظر أعضاء المجلس الموقر الى أن تقرير بعثة الأمم المتحدة حول أوضاع أسرى الحرب يدفعنا الى مشاركة الأمين العام في استنتاجه الذي أكد عليه في تقديمه للتقرير بقوله :

" انه لا يمكن وضع نهاية فعالة [لمأساة أسرى الحرب] الا بانتهاء النزاع العدم الذي مازال يلحق خسائر فادحة بالأصول البشرية وأيضاً بالموارد المادية ، لهذين البلدين " . (S/16962 ، الفقرة ١٦)

وفي هذا الشأن أود أن أشير الى ما أوردته البعثة نفسها في معرض وصفها لما يعانيه هؤلاء الأسرى من قلق وضياح وما يدور في أنفسهم من عواطف وتساؤلات حينما يقبل اعضاءها في الفقرة ٢٩٣ ما يلي :

" ولا يسمنا ، مع ذلك ، إلا أن نشدد على أن الرقبة العارمة لدى أسرى الحرب أنفسهم هي انهاء هذه الحرب الطويلة المأساوية في أقرب وقت ممكن " . (المرجع نفسه ، ص ٩١)

ان موضع اهتمام المجلس الآن هو معالجة البعد الانساني لمشكلة أسرى الحرب بكل جوانبها ، والمطلوب من المجلس الموقر ، الذي يمثل ارادة المجموعة الدولية ، وضع حد لمعاملة الأسرى والعمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانهاء مأساتهم التي تتمثل في استمرار احتجازهم وبعدهم عن ديارهم واسرهم واطفالهم .

لقد دأب العراق دوما على لفت انتباه المجتمع الدولي الى موضوع أسرى الحرب ، مطالبا في كل مناسبة بالاهتمام بهم ، وتقصي الحقائق المتعلقة بأوضاعهم وظروفهم .

وبأتي انعقاد المجلس هذا اليوم ، بناء على طلب العراق ، للنظر في تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام ، مشكورا ، للتحقيق في حادث اطلاق النار بصورة عشوائية من قبل السلطات الايرانية على أسرى الحرب العراقيين في معسكر كوركمان وهو الحادث الذي أدى الى مقتل وجرح العديد من هؤلاء الأسرى .

ان وفد بلادى لا ينوى الدخول في التفاصيل العديدة الواردة في تقرير البعثة ، وانما يود أن يشير الى بعض النقاط واللاحظات التي نعتبر مراعاتها أمرا أساسيا وهاما ، وهي :

أولا ، ضرورة احترام حرية الفكر والدين والضمير لأسرى الحرب ، وعدم ممارسة الضغوط الايدولوجية أو التلقين السياسي عليهم . انني لست بحاجة الى التأكيد على أن حرية الايمان والانتماء العقائدي هي أساس الدساتير الحديثة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، والتي تنادى بعدم اخضاع أسرى الحرب الى أية تيارات سياسية وعقائدية ، أو التفريق بينهم على أساس معتقداتهم الدينية . وبهذا الشأن نود أن نلفت الانتباه الى الفقرة ٢٧٦ من التقرير التي تصف ما يعانيه أسرى الحرب من الألم الشديد بسبب احساسهم بأن هويتهم القومية والأيدولوجية التي يعتزون بها لا تحترم بل انها تتعرض للهجوم .

ثانيا ، ضرورة التقيد التام باتفاقيات جنيف ، وخاصة الاتفاقية الثالثة ، والامتثال للمبادئ الواردة فيها ، واحترام دور لجنة الصليب الأحمر الدولية وتمكينها من القيام بمسؤولياتها عن طريق التعاون معها واعطاء ممثلها حرية الحركة والتنقل ، وتجنب تشويه دور اللجنة والاساءة الى سمعة ممثلها ، اذ انه دون مثل هذا الدور فسيبقى أسرى الحرب دون الرعاية والحماية التي تنص عليها الأعراف والاتفاقيات الدولية . وبهذا الشأن نود التنويه بأن العراق قد تعاون دوما مع اللجنة وسهل أعمالها ، حيث عمل ممثلوها دون انقطاع وفي جميع معسكرات أسرى الحرب فيه ، بنما منعت ايران اللجنة ، منذ فترة ، من مزاولة أعمالها التي لم تشمل أصلا زيارة جميع معسكرات أسرى الحرب لديها ، كما ورد في الفقرة ٢٥٩ من التقرير التي تقول بأن أعدادا كبيرة من الأسرى العراقيين لم ترهم لجنة الصليب الأحمر ولم يكن لها أي اتصال بهم .

ثالثا ، ان احتجاز أسرى الحرب لفترات طويلة ، ولأجل غير محدد ، هو ما يجب أن يشغل بال المجتمع الدولي ، وينال تركيز واهتمام مجلس الأمن بالذات ، لأن هذا الاحتجاز يشكل أكبر مصدر لمعاناة وقلق أسرى الحرب ، ويقود الى الاستنتاج بأن أنجح الحلول لانها هذه المعاناة فعليا ، في غياب الحل الأمثل وهو الانهاء الفوري للحرب ووضع حد لها ، انما يكمن في اجراء تبادل كامل وشامل لجميع أسرى الحرب بين الطرفين . وقد قامت البعثة بدورها بالتركيز على هذا الاستنتاج ، وخاصة في الفقرات من ٢٨٥ الى ٢٨٩ ، حيث أكدت أن الحل الفعال والانساني لمشاكل أسرى الحرب يتمثل في اطلاق سراحهم في وقت مبكر .

ويتضمن تقرير بعثة الأمم المتحدة توصية هامة نعتقد انها فيما لو طبقت تشكل الأساس السالم لمعالجة مأساة أسرى الحرب ، وخاصة ما يتعلق منها بضرورة الافراج عنهم واعادتهم الى ديارهم عن طريق تبادل هؤلاء الأسرى بين الطرفين ، الذي نؤكد على ضرورة أن يكون تبادلا كاملا وشاملا لجميع أسرى الحرب دون استثناء .

واننا ندعو مجلس الأمن الى اقرار هذه التوصيات والعمل على الزام الطرفين بتطبيقها ووضع آلية عملية لتنفيذها ، بما في ذلك وضع برنامج زمني محدد لتبادل جميع الأسرى ، والطلب الى الطرفين التعاون التام مع لجنة الصليب الأحمر الدولية

لتحقيق هذا الهدف ، والعمل على استصدار القرار اللازم لذلك . وبهذا الصدد ، فقد أبدى العراق استعداداه للالتزام بهذه التوصيات وتطبيقها بكل دقة واخلاص، بما فيها تبادل كامل لجميع أسرى الحرب ، كما ورد في الوثيقة S/16978 ، المؤرخة فسي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، وهذا ما أكد عليه وزير خارجية العراق الموقر في خطابه أمام المجلس هذا اليوم .

ان موضوع أسرى الحرب الذي ناقشه ما هو إلا أحد جوانب ما يرافق استمرار الحرب المدمرة بين العراق وايران ، كما أشرت في بداية كلمتي ، وهو ما يجب أن يحفز المجلس - في فياب اجراء فعال يهدف انهاء الحرب التي دخلت عامها الخامس والتي أبدى العراق دوما استعدادا مخلصا لانهايتها - ان يعالج مسألة الأسرى معالجة فعالة وسريعة تحقق لهم ، أولا وقبل كل شيء ، حريتهم وعودتهم الى أوطانهم .

ان على مجلس الأمن ، وهو ينظر لأول مرة في موضوع يتعلق بأسرى الحسرب، مسؤولية أدبية ومعنوية وأخلاقية تجاه هذا الموضوع الهام ، وان المجلس باتخاذ القرار الفعال المطلوب سيكون بذلك قد أدى خدمة جليلة لن تكون فقط في صالح هؤلاء الأسرى ، بل ستكون أيضا في مصلحة القانون الدولي والانسانية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الأردن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد خليل (مصر) : سيدى الرئيس ، يسرني في مطلع كلمتي أن أصر

لكم عن سعادة مصر برؤيتكم تحتلون مقعد رئاسة مجلس الأمن . ان الصداقة والعلاقات الوثيقة التي تربط مد فشقرو مصر معروفة للجميع ، فهي علاقات قوية تدعها زمالتنا في منظمة الوحدة الافريقية وفي حركة عدم الانحياز . ونحن على ثقة من أن تجاريتكم الطويلة وخبرتكم الشخصية المعروفة سترشد هذا المجلس في اعماله خلال الشهر الحالي . كذلك يسرني أن أكرر التعبير عن اعجابنا بالسيد ، السفير كرشنان ، الممثل الدائم للمهند للطريقة المثلى ، كعهدنا به في مجالات أخرى متعددة ، التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ان تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام لتقصي الحقائق عن أجوال أسرى

الحرب في ايران والعراق الذي فتح المجال لمناقشة موضوعهم مناقشة جديده هو سجل حافل بمآسي فردية وجماعية لا يستطيع أى منصف أن يعم آرائه عن سميات الانسانية التي تتعالى من سطوره وصفحاته . ولعلنا نلمس جميعا مدى عمق احساس أعضا* بعثة الأمين العام بما شهدوه وما دفعهم في احدى فقرات تقريرهم وهي الفقرة ٢٨٦ السى القول بأن "الاتفاقية لا تتشبه مع المبادئ الانسانية في العصر الحديث" (S/16962) ، وذلك في سياق تعليق البعثة على استمرار الاحتفاظ بأسرى الحرب عندما يمتد النزاع بطريقة زائدة عن الحد .

ان تقرير اللجنة المذكورة يضح أمام المجلس مشكلة أسرى الحرب الايرانية

العراقية بكل أبعادها . ولقد استمعنا بكل اهتمام الى بيان السيد نائب رئيس السوزرا* ووزير خارجية العراق الذي تقدم بطلب انعقاد هذا المجلس عن حق للنظر فيما يجنب اتخاذه لمواجهة هذا الوضع الأليم الذي عرّفه السيد الوزير موقف بلاده منه بكل الصراحة والوضوح والانصاف وأكد استعداد العراق لتطبيق توصيات بعثة الأمين العام فسي هذا الصدد بكل اخلاص .

وان مصر في الوقت الذي تعبر فيه عن تقديرها الكامل لحرص العراق الشقيق على التعاون المستمر مع مجلس الأمن ، وهو تعاون لا زلنا نأمل ونتطلع أن يقابله تعاون مماثل من ايران ، لتعهد كل التأييد مطلب العراق بدعوتها للمجلس لمعالجة أوضاع أسرى حرب طالما دعت مصر ، وما زالت ، لانهاؤها ووقف صراع يهدد أرواح وطاقات شعبين من الأشقاء ، ويزعزع أسس السلام في وقت يدعونا فيه صوت العقل الى ضرورة توجيه كافة الموارد للبناء والتنمية ونشر الخير وتحقيق السلام والاستقرار لشعوب ودول المنطقة .

ان سجل تعاون العراق الذي لم ينقطع مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر معروف للجميع . فقد رحب العراق منذ البداية بمهمة الصليب الأحمر واستمر في تهيئة الوسائل اللازمة لتمكين ممثلي هذه المؤسسة من أداء مهامهم الانسانية ، وقد جسده السيد وزير خارجية العراق اليوم استعداد بلاده الكامل للتعاون مع الصليب الأحمر لوضع توصيات بعثة الأمين العام موضع التنفيذ ، فقبل لنا أن نأمل أن تستجيب ايران للنداء من أجل تمكين اللجنة الدولية المحايدة من استئناف رسالتها الانسانية فسي ايران حتى يتمكن الصليب الأحمر الدولي من أداء كافة مهامه وفقا لاتفاقيات جنيف لحماية واغاثة أسرى الحرب وضحاياها .

ان تأييد مصر لما ذكره السيد وزير خارجية العراق لا ينطلق من تحيز لطرف ضد الاخر بل لأن مطلب العراق هو مطلب عادل ومنصف للجميع وليس أدل على ذلك مما ذكره السيد الوزير في نهاية كلمته من أن الحل الأمثل لانهاء معاناة جميع الأسرى فهو لم يفرق بين عراقي وايراني ، هو تبادل الأسرى بصورة كاملة بحيث لا يبقى أسير حرب واحد لدى أي من الطرفين وأن يتم ذلك ببرنامج زمني يبدأ بتبادل الأكثر معاناة وهم المعوقون والمرضى ، ومن ثم الأطول بقاء في الأسر حتى آخر أسير حرب. ذلك في نظرنا أيضا هو الحل الأمثل المنصف للجميع .

اننا مطالبون اليوم في هذا المجلس باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات بعثة الأمين العام دون تأخير الى أن يأتي اليوم الذي نأمل فيه أن يتمكن المجتمع

الدولي من تحقيق تسوية عادلة ومشرفة لأهل الداء* وطاج آثاره الناتجة عن استمرار هذا الصراع الداسي بكل جوانبه ومظاهره والذي طالما كبر العراق وغبته العادقسة في انهاءه وما يحفظ حقوق الشعبين ويعيد اقامة علاقات السلام وحسن الجوار بينهما من أجل خيرهما المشترك وخير المنطقة والعالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر مثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى والى بلدى . وأعرب أيضا عن سرورى للعلاقات القائمة بين بلدينا ، سواء كانت ثنائية أو في اطار منظمة الوحدة الافريقية وعركة عدم الانحياز . لم يعد هناك متكلمون آخرون على القائمة لهذا الاجتماع . سوف يتحدد موعد الاجتماع القادم لمجلس الأمن ، لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعمالنا ، بعد التشاور مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠